حملة عالمية لوقف تدفق السلاح إلى النظام السعودي

أطلقت منظمة العفو الدولية، يوم السبت، حملة عالمية لوقف تدفق السلاح إلى السعودية والإمارات تحت شعار "أوقفوا تدفق الأسلحة التي تفتك باليمنيين".

وفي بيان لها بمناسبة اطلاق الحملة الجديدة، قالت المنظمة: "أصبح من الصعب تجاهل النزاع في اليمن. لقد صُدم العالم بصور المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا؛ واليمنيين الذين يتضورون جوعاً، وتدمير المدارس والمستشفيات والأسواق بالقنابل المدرج عليها، صُنع في الولايات المتحدة الأمريكية وصُنع في المملكة المتحدة".

وأضاف البيان: "علينا أن نوقف تدفق الأسلحة التي تؤجج انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن"، وتابعت المنظمة: "يمكننا ممارسة الضغط على الدول لوقف عمليات نقل الأسلحة، والحد من الانتهاكات ومعاناة المدنيين، وبعث رسالة إلى تحالف تقوده السعودية والإمارات، بأن الانتهاكات المستمرة لن يتم التسامح

معها".

وذكر البيان أن بعض الدول، بما فيها ألمانيا وهولندا والنرويج، بدأت في تقييد مبيعات الأسلحة إلى تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات، لكن الدول الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسبانيا وكندا، ما زالت تزود التحالف بالأسلحة.

واتهمت العفو الدولية، السلطات السعودية بممارسة انتهاكات عديدة ضد حقوق الإنسان، قائلةً إن "تنفيذ عمليات الإعدام، والتعذيب، وقمع النشطاء والصحفيين والأكاديميين؛ وقتل صحفي منشق في قنصلية بلاده في الخارج، والأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن، كلها مجرد بعض الانتهاكات التي تحاول السلطات السعودية صرف نظرنا عنها من حملات علاقات عامة باهظة التكاليف".

وفي هذا الصدد أوضحت مديرة الحملات في مكتب منظمة العفو الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سماح حديد أن أكثر من 22 مليون يمني لايزالون يناضلون من أجل العيش تحت وطأة الغارات الجوية والقصف المتواصل على الرغم من مرور قرابة أربع سنوات على اندلاع العدوان على اليمن والذي يقوده تحالف العدوان السعودي الإماراتي وأودت بحياة آلاف اليمنيين، وأشارت إلى أن الكثير من الناس يشعرون بـ"العجز المطلق عندما يشاهدون صور الأطفال اليمنيين المتضوّرين جوعاً التي انتشرت مؤخراً انتشاراً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات المجلات".